

المشكلة الجزئية الثانية : الحرية و المسؤولية
LIBERTE ET RESPONSABILITE

تصميم الدرس



مقدمة

أمثلة :

تمهيد :

أولا - الحرية

ثانيا : المسؤولية

تطبيقات

أسئلة التقويم الذاتي :

الإجابة على أسئلة التقويم الذاتي

تدرب أيها الدارس

إلى أي مدى يمكن أن تكون أفعال الإنسان نابعة من اختياره الحر في وسط تتجاذبه فيه دواعي الفعل أو الترك؟ و هل من المشروع أن نحمله تبعة أفعاله في هذه الحالة؟



الأمثلة	الحرية	المسؤولية	التبرير
بين مواصلة الدراسة و العمل، فضلت مواصلة الدراسة	اختيار إرادي بين ممكنين	إن أتحمّل نتائج الفعل لوحدي	الحرية شرط للمسؤولية: توفر الشرط إذن تحقق الشروط
الوالد يعاقب ابنه بدل توجيه النصيحة له	كان بإمكانه أن ينصح لكنه اختار الضرب	الوالد مسؤول عما قرر فعله بإرادته	الوالد يتحمل عواقب فعله
أشارك في الحزب الجمهوري.	اخترته من بين عدة أحزاب.	لي نسبة من المسؤولية في نجاح الحزب أو فشله	المسؤولية نسبية بقدر الدور الفردي الذي يؤديه صاحبه
أفطر المريض المسلم في شهر رمضان	إنه مضطر، و بالتالي لا يوجد اختيار حر	لا حرج على المريض، و لا تحمل لمسؤولية الإفطار في الشهر المعظم	انتفى الشرط و هو الحرية و بالتالي انتفى الشروط و هو المسؤولية.
الأب يأمر و الابن يستجيب	الاستجابة ليست إرادية	لا وجود لتحمل تبعة الفعل	لا مسؤولية عند غياب شرط الحرية

أنزع يدي خوفا من الاحترق ، فأتسبب في كسر الكأس	فعل منعكس لا إرادي	لا مسؤولية مباشرة على نتيجة الفعل	غابت العلة (الحرية) فغاب المعلول
السائق يتسبب في موت الولد دون أن يتعمد ذلك	لا يوجد اختيار إرادي و متعمد للقتل إذن لا توجد حرية	بالرغم من ذلك فإن السائق يتحمل نوعا من المسؤولية	هنا الحرية لم تعد شرطا في المسؤولية، أي أن المسؤولية توفرت برغم غياب الحرية
وقعت جريمة قتل داخل مؤسسة، فيتم عزل مديرها	ليس للمدير أي دور مباشر في ارتكاب الجريمة، فلا اختيار حر	المدير تحمل مسؤولية إدارية مهنية	ليست للحرية أي تأثير على المسؤولية هنا
نسي الحارس غلق حنفية الغاز، وقع انفجار انجرت عنه خسائر بشرية	إذا ثبت أنه نسيان، فلا قصد و لا اختيار إرادي و بالتالي لا حرية	برغم كونه ليس فعلا اختياريا، فإن للحارس مسؤولية	لا توجد هنا أية علاقة سببية بين الحرية و المسؤولية
التلميذ يقدم إجابة خاطئة على السؤال	ليس هناك قصد إرادي لإجابة خاطئة	لكن المعلم يحاسب التلميذ و يعتبره مسؤولا	المسؤولية قائمة برغم غياب الحرية

إذا تأملت الأمثلة السابقة جيدا وجدت، أنها تتضمن وضعيات متعددة

و أحيانا متناقضة، فتارة الحرية حاضرة ، و تارة أخرى غائبة ، وفي بعض الأمثلة وجود الحرية ينجر عنه وجود المسؤولية، و في أخرى المسؤولية حاضرة برغم غياب المسؤولية... و لا ينبغي أن يدهشك ذلك، لأن هذه الوضعيات المتناقضة تعبر عن صعوبة الإشكالية التي نحن بصدد دراستها

و هي المتعلقة بإثبات أو نفي حرية الإنسان : فهل الإنسان يختار أفعاله بكل حرية دون أي ضغط أو إكراه داخلي أو خارجي؟ إذا كان الأمر كذلك فهل هذا يعني أن مسؤوليته مطلقة؟ و إذا لم يكن الأمر كذلك فهل هذا يعني أنه ليس مسؤولا؟ هل يعقل أن تستقيم الحياة و الأخلاق إذا اعتبرنا الإنسان غير مسؤول عن أفعاله؟

لقد كان الخلاف بين الفلاسفة كبيرا حول إشكالية وجود أو عدم وجود الحرية. و سنستعرض الآن أهم النظريات في هذا المجال:

I - نفاة الحرية :

المواقف	الإثبات	القيمة
النظرية الجبرية: الإنسان لا إرادة له و لا يستطيع أن يختار أفعاله.	يرى جهنم بن صفوان أن أفعال الإنسان مقدرة عليه منذ الأزل. فلا يوجد إلا القضاء و القدر، و كل شيء مكتوب عليه . وبالتالي فأفعال الإنسان محددة من قبل الخالق مسبقا، و الإنسان يقوم بها مثلما تقوم بها بقية الكائنات. فلا حرية له في اختيار الأفعال.	إن الجبرية دعوة إلى الكسل و التواكل. فإذا كان كل شيء مقدرا علينا بهذه الكيفية، فما على الإنسان إلا أن ينتظر القدر لأنه سواء فعل أو لم يفعل فالنتيجة واحدة. لماذا يبذل الإنسان و يشقى في هذه الطبيعة؟ ثم أن ما قيمة الثواب و العقاب في هذه الحالة؟
الحتمية الميتافيزيقية: الإنسان يخضع لضرورة كونية طبيعية	يرى الفيلسوف سبينوزا أن الكون الذي يعيش فيه الإنسان يخضع لضرورة و قوانين طبيعية . و بما أن الإنسان يعيش داخل هذا الكون، فإن	إذا كان الإنسان لا يستطيع التحرر أو الانفلات نهائيا من قيود الطبيعة، فهذا لا يعني أنه ليس حرا. إنه يمارس

<p>حريته داخل هذا النطاق.</p>	<p>أفعاله تحدث وفق تلك القوانين . و لا يعقل أن يكون حرا داخل كون يخضع لضرورة . إن شعور الإنسان بالحرية هو مجرد وهم، لأنه ناتج عن جهله بالأسباب التي يخضع لها، فلو كان الإنسان يدرك الأسباب التي يخضع لها ، لما شعر بالحرية.</p>	
<p>- إن الإنسان يختلف عن الظواهر الطبيعية، لأنه يتمتع بعقل و إرادة بهما يختار الأفعال . - و هو عندما يكتشف القوانين الطبيعية، فهو يسخرها لنفسه ليزداد تحكما و سيطرة على الطبيعة ، و لذلك فإن معرفة الحتمية وسيلة للتحرر . - إن القول بأن الإنسان يخضع لحتمية على غرار الظواهر الطبيعية أمر جد نسبي، لأنه كائن متغير ،</p>	<p>الحتمية أنواع : فيزيائية، بيولوجية، اجتماعية و نفسية . فيزيائية: الإنسان يخضع لعدة قوانين طبيعية تتحكم فيه كالجاذبية و البرد والحرارة.. بيولوجية: إن أعضاء الإنسان تتحرك في حدود ما تمليه القوانين البيولوجية التي تتحكم فيه. و أكثر من ذلك فإن السلوك الإنساني يتأثر بالشروط البيولوجية الموروثة. اجتماعية: يرى دوركايم أن الإنسان كائن اجتماعي يتصرف وفق ما تمليه القواعد الاجتماعية و الدليل على ذلك أن كل</p>	<p>الحتمية العلمية: الحتمية مبدأ علمي مفاده أن كل ظاهرة تحدث نتيجة لسبب أو عدة أسباب . و إذا تكررت نفس الأسباب، وقعت نفس الظواهر . إن مبدأ الحتمية يصدق في الأصل على الظواهر الطبيعية، لكن</p>

هناك من أراد إخضاع أفعال الإنسان إلى نفس المبدأ، فتصبح أفعاله تخضع لأسباب، و كلما تكررت هذه الأسباب فإن الإنسان يقوم بنفس الأفعال.	محاولة لمخالفتها إنما تقابل بالعقاب أو العقاب. نفسية: و هي متنوعة: - لاشعورية : إذ أن فرويد يرجع الأفعال إلى تأثير الدوافع اللاشعورية. - سلوكية: حيث يعتبر واطسن أفعال الإنسان منعكسات. - طبيعية: لأن طباعنا - التي هي استعدادات فطرية- تتحكم في أفعالنا.	يتمتع بشخصية مميزة، يصعب معها التنبؤ بأفعاله.
--	---	---

ينتج عن المواقف السابقة أن الإنسان لا يمكن أن يكون مسؤولا باعتباره لا يملك الحرية. إذن هنا تعذر وجود الشرط (و هو هنا الحرية) فيتعذر وجود المشروط (و هو هنا المسؤولية). و هذا أمر غير معقول، إذ تستحيل الحياة الجماعية بدون تحمل الأفراد لمسؤولياتهم. و لذلك فينبغي إقرار مسؤولية الإنسان، حتى و إن كان في غفلة - إن القانون لا يحمي المغفلين كما يقال - لكن درجة الجزاء قد تختلف باختلاف درجة المسؤولية.

II- دعاة الحرية :

قيمة الحجة	الحجة	الموقف
<p>- ليس هناك اختيار مطلق أو إرادة لا تتأثر و لو نسبيا بدوافع. و من هنا فللحتمية تأثير على أفعال الإنسان، و لا يستطيع الإنسان أن يمارس إرادته إلا في إطارها.</p> <p>- صحيح أن الشعور بالحرية علامة مهمة على وجودها، و لكنه ليس دليلا كافيا.</p>	<p>-الحجة النفسية : الإنسان يحس أنه عندما يقدم على الفعل فهو قادر كذلك على ترك الفعل. و بالتالي فله القدرة على الاختيار. إن الشعور بالقدرة على الاختيار دليل فعلي على وجود هذه القدرة.</p> <p>- الحجة الأخلاقية:</p> <p>لا تستقيم فكرة الثواب و العقاب إلا إذا كان الإنسان قادرا على الاختيار بين الفعل أو عدم الفعل. فلو كان الإنسان مقيدا، لما كان مشروعا أن يعاقب على أفعاله.</p>	<p>المعتزلة:</p> <p>الإنسان يشعر بأن الفعل وقع من نفسه و اختياره، فهو إذن علة الفعل.</p>
<p>إن الفرد - حسب تصور برغسون - يحدث كل شيء في داخله، و كأنه شخص منعزل لا يتأثر بالدوافع و البواعث، و هذه مبالغة. ففي الواقع، إنه جزء من</p>	<p>الأحوال النفسية نشاط و تيار نفسي متجدد فهي لا تقبل التجزئة، و لا تقبل التكرار و بالتالي لا يمكن التنبؤ بها. فأفعال الإنسان حرة ، إنها ديمومة متجددة و متدفقة، و حيوية لا تخضع للحتمية مطلقا.</p>	<p>هنري برغسون:</p> <p>الفعل الحر يصدر عن النفس كلها.</p>

<p>الجماعة، فلا شعور بالحرية إلا من خلال الأفراد.</p>		
<p>لكن سارتر عندما يقرر أن الحرية شيء ملازم للإنسان ، فهو يجعل منها أمرا محتوما ما دام يعتبر أن الإنسان محكوم عليه أن يكون حرا. و هذا أمر يتنافى مع حقيقة الحرية إذ من الصعب - إن لم نقل من المحال - أن نفهم وجود حرية لا حرية لنا فيها.</p>	<p>يميز سارتر بين نوعين من الوجود :</p> <p>- الوجود في ذاته (وجود الأشياء) الذي هو لاحق لماهيته (فالتأولة كانت فكرة ثم أصبحت موجودة). إن الأشياء لا تختار ماهيتها.</p> <p>- الوجود لذاته (وجود الإنسان) الذي هو سابق على ماهيته لأنه يوجد أولا ثم يختار ماهيته أي أفعاله و مواقفه و قيمه و شخصيته...</p> <p>و يختارها بكل حرية. و لو نزعنا الحرية من الإنسان ، صار وجودا في ذاته أي كبقية الأشياء. و من هنا فإن الإنسان هو الحرية، و إذ يختار أفعاله بكل حرية، فإن مسؤوليته تكون كاملة أيضا. قال سارتر " لقد حكم علينا أن نكون أحرارا ".</p> <p>(راجع المذهب الوجودي)</p>	<p>سارتر : الحرية هي جوهر الإنسان.</p>

ينتج عن مواقف دعاة الحرية أن الإنسان حر حرية كاملة، سواء نظرنا إليه من الداخل - مثلما هو الحال عند برغسون الذي يعتبرها

ديمومة - ، أو من الخارج باعتبار الإنسان يحقق حريته بعمله واكتشافاته. وعليه فإن الإنسان مسؤول مسؤولية كاملة.

إلا أن القول بالحرية الكاملة و الدائمة للإنسان هو قول مبالغ فيه و لا يمكن الأخذ به إلا في إطار نظرة ضيقة للإنسان، ذلك أن الإحاطة بظروف نشأة الإنسان و حياته و وسطه و معاملاته و علاقاته وما يحيط به من قوى متنوعة الأشكال تجعلنا نعتبر حريته نسبية و محدودة.

III - من الحرية إلى التحرر

أيها الدارس... ربما لاحظت أن الآراء السابقة تجعل من الحرية إما صفة منعدمة تماما في الإنسان ، و إما صفة ثابتة مطلقا فيه. و الواقع أن في ذلك مبالغة من قبل الطرفين لسببين :

- الأول أن الحرية لا هي منعدمة و لا هي مطلقة، بل هي نسبية.

- الثاني أن الحرية ليست شيئا معطى، بل هي ممارسة تتحقق تدريجيا، أي أنها ممارسة قد تحضر و قد تغيب، فهي إذن مقاومة للضغوطات و الحتميات التي تحيط بالإنسان : إنها تحرر.

- فبمعرفة الحتمية الطبيعية، أي باكتشاف القوانين الفيزيائية و الكيميائية و البيولوجية... يتحرر الإنسان من جهله و يزداد فهما للطبيعة المحيطة به، و يزداد تحكمه فيها و سيطرته عليها بتسخيرها لخدمته في مختلف مجالات الحياة. و بذلك يتحرر من مشقة البعد و من المرض و من الجوع...

- و بمعرفة الإنسان الحتمية النفسية بفضل القوانين و الحقائق التي يكتشفها علم النفس، فهو يزداد فهما لنفسه و يتضاعف تحرره من مختلف الدوافع التي تتحكم فيه خاصة منها اللاشعورية، كما أنه يتحكم أكثر في آليات التفكير و يوجهه توجيهها أفضل.

- و بمعرفة الإنسان للحتمية الاجتماعية بفضل القوانين التي يكتشفها علم الاجتماع، يتمكن من فهم نظام الحياة الاجتماعية القائم، بغرض توجيهه ، و من إدراك الأسباب التي تؤدي إلى حدوث بعض الظواهر الاجتماعية السلبية بغرض مقاومتها...

و هذا يعني أن الحتمية العلمية ليست أداة خضوع و استسلام بل هي أداة تحرر و عمل، و لهذا فقد قيل : " الجبرية تقيد و الحتمية " .

I- ما معنى المسؤولية ؟

1- تعريف المسؤولية

اعتاد عامة الناس في الحياة اليومية على استعمال لفظ "مسؤول"

للدلالة

على صفة الشخص الذي يتولى مهمة أو وظيفة اجتماعية مهمة. إن هذا المفهوم ضيق إن لم نقل ساذج، لأنه يجعل من المسؤولية صفة مقصورة على فئة قليلة من المجتمع، و لذلك فهو يختلف عن المعنى الفلسفي للمسؤولية.

- فكل فعل علة أي لكل فعل فاعل و هو هنا الإنسان.

- و لكل فعل قيمة أي صفة أخلاقية تجعله خيرا أو شرا.

و لهذا، فإن الإنسان يتحمل تبعة الأفعال الصادرة عنه ما دامت تحمل قيمة خيرة أو شريرة. و من هنا يمكن تعريف المسؤولية بأنها " إلحاق الاقتضاء بصاحبه من حيث هو فاعله" أو هي " الوضع الذي يسأل فيه الشخص عن أفعاله و يتحمل النتائج المترتبة عنها أخلاقيا و اجتماعيا".

2- شروط المسؤولية

ينتج مما سبق أن الإنسان لا يكون مسؤولاً في جميع الأوضاع و في كل الأحوال، و بالتالي - من الناحية النظرية على الأقل - فمسؤوليته تفترض وجود شروط :

أ- النية : و هي انعقاد العزم على الفعل الممكن الذي يتصور فاعله نتائجه سواء كانت حسنة أو سيئة. فالذي لا يقصد إلى الفعل، لا يكون مسؤولاً.

ب- الحرية: إن الفرد عندما يكون مدفوعاً أو مكرهاً على الفعل، فلا يكون مسؤولاً، و لهذا وجب أن يكون صادراً عن إرادته الحرة المختارة حتى يتحمل مسؤوليته.

ج- التمييز: أن يكون الشخص واعياً مميّزاً بين الخير و الشر ، و بين ما تسمح به القوانين و ما تمنعه. و هكذا فالحيوان و الطفل الصغير و المجنون.. ليسوا مسؤولين عن أفعالهم.

إلا أنه، و كما سنرى، فإن توفر هذه الشروط و اعتبارها من قبل السلطة المحاسبة لا يكون إلا بصفة نسبية.

3- أنواع المسؤولية

تتنوع المسؤولية بحسب السلطة التي يحاسب أمامها الفرد الفاعل، فإن كانت السلطة داخلية كانت المسؤولية أخلاقية، و إن كانت السلطة خارجية كانت المسؤولية اجتماعية :

أ- المسؤولية الأخلاقية : و تكون أمام سلة الضمير الأخلاقي ، و تتمثل في حالة الفاعل الواعي لأفعاله التي يقر ضميره بأنه قصد إليها و إلى نتائجها. و هي تتحقق عندما تشعر في قرارة نفسك بأنك فاعل الفعل عن قصد، و أحسست بالرضا أو بالتأنيب حسب قيمة الفعل.

ب- المسؤولية الاجتماعية : و هي تنتج عن مخالفة الفاعل لقواعد و قوانين المجتمع، و تتنوع إلى نوعين بحسب طبيعة المخالفة:

- جنائية : و هي تقع على الشخص الذي ارتكب مخالفة أو جنحة أو جناية، و هي بذلك تعتمد على درجة الجرم و مدى ضرره الاجتماعي.

فتكون فيها المخالفة تتمثل في الجرم و التبعة في القصاص (العقاب).

- مدنية: و تقع على الشخص الذي أحدث ضررا بإرادته أو

بإهماله

أو بغفلته، و ذلك بفعله مباشرة أو بفعل من هم تحت مسؤوليته. فتكون المخالفة تتمثل في الضرر و التبعة في التعويض.

II- الحرية و المسؤولية :

لقد سبق أن رأينا أن الحرية شرط في وجود المسؤولية ، لكن من الناحية النظرية أو المنطقية ، ذلك أنه لو تمنعنا الأمر أكثر لوجدنا أن المسألة ليست بهذه البساطة. و قد تبين لك في الأمثلة السابقة، أن المسؤولية قد تحضر بحضور الحرية ، و قد تحضر كذلك برغم غياب الحرية. فهل نجعل مصير المسؤولية دوما مرتبطا بوجود الحرية؟ أم ينبغي أن نفصل الثانية عن الأولى؟

أولا - بين الحرية و المسؤولية علاقة شرط و مشروط:

إن العلاقة الشرطية بين الحرية و المسؤولية تفترض أن إثبات حرية الإنسان هو إقرار بأنه مسؤول، و أن نفي الحرية عنه هو إقرار بأنه غير مسؤول.

و لهذا فإن المواقف التي سبق التعرض إليها في درس الحرية هي التي سنتكرر هنا تقريبا:

1- حرية الاختيار و المسؤولية المطلقة:

تقوم هذه النظرية على مبدئين أساسيين هما:

الأول أن سبب وجود المسؤولية هو الاختيار، فالفرد مختار فيما يحدثه من عمل، أي كان بإمكانه أن يقوم أو ألا يقوم به، و اختياره للفعل هو الذي يجعله مسؤولا عنه، لا شيء آخر.

الثاني أن الغرض من العقاب معنوي أخلاقي و هو القصاص للعدالة و تكفير ما حدث من خطيئة.

و قد تبني هذا الموقف، الفلاسفة الذين يؤمنون بحرية الإنسان. و منهم كانط Kant الذي يرى أن الإنسان قد اختار بكل حرية تصرفه بقطع النظر عن طبعه أو الظروف التي يعيشها. كما أن القديس أوغستين Saint Augustin قد ذهب إلى حد القول بأن الشخص الذي يقوم بفعل الشر إنما فعله اختياريا و قاصدا إلى فعل الشر. و قد سبق أن رأينا موقف المعتزلة الذين يرون أن الإنسان الفاعل هو إنسان قادر على عدم الفعل، إذن فعله ناجم عن اختياره و من هنا تتحقق مسؤوليته.

تقييم : تعتبر النظرية الكلاسيكية في المسؤولية غير واقعية، لأن الفعل الحر الذي نتحدث عنه بصفة مطلقة لا وجود له أصلا باعتبار أنه لا يوجد فعل خال من الدواعي. و قد سبق أن رأينا أن حرية الإنسان نسبية، و انه لا وجد لحرية كاملة معطاة ، بل هي تحرر متواصل.

2- الحتمية و نفي المسؤولية:

تقوم نظرية الحتمية على مبدئين أساسيين في نظرها :

- إن أفعال الإنسان تسببها دوافع و عوامل خارجة عن إرادته، متى عرفت أمكن التنبؤ بسلوكه، و هكذا فإن أفعال الجريمة ترجع إلى أسباب تجعل مرتكبها غير مسؤول عنها.

- و إذا كان الأمر كذلك، فإن وسيلة محاربة الجريمة تكون بالقضاء على أسبابها الاجتماعية و إما بإعادة إصلاح المجرم عندما تكون الأسباب نفسية.

● فأنصار الحتمية البيولوجية يرجعون الفعل الإجرامي إلى صفات وراثية تنتقل إلى الفاعل عبر الوراثة و يسميها زعيمها - و هو العالم الإيطالي لومبروزو - بالنقائص البيولوجية.

● و أنصار الحتمية الاجتماعية - و على رأسهم العالم الاجتماعي فيري - يرجعون أسباب الجريمة إلى العوامل الاجتماعية و منها الاقتصادية و التربوية.

● أما أنصار الحتمية النفسية، فهم يرجعونها إلى الدوافع النفسية، و منها نظرية التحليل النفسي التي ترجعها إلى أسباب لاشعورية كالعقد النفسية مثلا.

تقييم: لقد سبق لنا أن رأينا ان مبدأ الحتمية ليس مطلقا بل هو فرض علمي يتبناه العلماء في دراسة الظواهر الطبيعية، فما بالك في مجال الظواهر الإنسانية، حيث يتميز الإنسان بالوعي و القدرة على تغيير أفعاله برغم تكرار نفس الأسباب. كما أن الأسباب لا تمارس تأثيرها على الإنسان بصفة آلية، لأنه كائن واعي و له قدرة على التمييز بين الخير و الشر و بين الصالح و الطالح ، و هو يدرك الغاية من أفعاله و نتائجها، فهو إذن مسؤول عنها.

ثانيا : لا علاقة بين الحرية و المسؤولية

و يذهب هذا الموقف إلى القول بأن الإنسان مسؤول عن أفعاله سواء كان حرا في القيام بها أو لم يكن كذلك. و من الأدلة التي يعتمد عليها:

1- من المعلوم أن المخالفات الناجمة عن اختيار الأفراد هي قليلة، و بالتالي فأصحابها هم أقل خطورة على المجتمع من أولئك الذين يكثرون

من ارتكابها بفعل الأسباب التي تدفعهم إليها. وإذا أسسنا المسؤولية على الحرية، ففي هذه الحالة يكون الأفراد الأقل خطورة هم أكثر مسؤولية و بالتالي أكثر تعرضا للعقاب من الذين هم أقل حرية أي من الذين هم أكثر خطورة على المجتمع. و هذا أمر لا يمكن أن يقبله العقل.

2- إن مشكلة وجود الحرية أو عدم وجودها أمر حوله خلاف، و بالتالي محاولة تأسيس المسؤولية على الحرية سيكون حوله خلاف دائم و حاد. و من هنا بات لزاما علينا أن نفصل بين الحرية و المسؤولية و ننظر إلى الفاعل دون النظر إلى الدوافع و الأسباب حتى نحمل الإنسان مسؤوليته و حتى يتحملها ويمارسها في حياته اليومية .

3- إن الحرية أمر مرتبط بإرادة الفرد، و إرادة الفرد حالة نفسية، و الأحوال النفسية ليس من الهين التعرف على حقيقتها، و من هنا صعوبة إثبات حرية الفرد أو نفيها عند قيامه بالفعل. و لهذا فمن المفضل و من الأسهل أن نهتم بنتائج الفعل و قيمته الأخلاقية و الاجتماعية ، و بالتالي إقرار مسؤولية فاعله في جميع الأحوال.

4- ينبغي أن نتجاوز فكرة الشرط و المشروط بين الحرية والمسؤولية حتى نتفادى الوقوع في الدور cercle vicieux (مثل قضية البيضة و الدجاجة) ، فنكون عندئذ في حيرة و هي : أيهما ينبغي أن يكون شرطا للآخر : الحرية أم المسؤولية. و لهذا وجب القول بما يلي: إن الإنسان متعالي عن غيره من الكائنات و مفضل على سائرهما. إن الخالق عز و جل سخر للإنسان كل شيء، و وهب له إرادة، و كلفه بمهام و واجبات في دنياه ليحاسب عليها في أخراه. فيكون الإنسان عندئذ مصدر أفعاله لأنه لا

يعمل إلا بما يمليه عليه عقله و ضميره. و في ذلك ما يلزمه على تحمل مسؤولية و تبعة أفعاله. كما أن الإنسان مطالب بأن يكون حريصا على احترام القيم و القوانين السائدة في الوسط الاجتماعي و التي بدونها لا يمكن أن تستقيم الحياة الاجتماعية، فهو عندئذ يتحمل مسؤوليته على مدى مساهمته في بناء النظام أو الإخلال به.

و في ذلك دليل كاف على أنه كائن مسؤول.

التقييم :

إذا كان من الصحيح أن الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تستقيم بدون مسؤولية، فهي كذلك لا تستقيم دون افتراض قدرة الفرد على الاختيار بين الأفعال.

و إذا كان من المعقول أن نراعي قيمة الأفعال و نتائجها و آثارها على الحياة الاجتماعية، فليس من المعقول أن نساوي بين الذي يسرق تحت تأثير الجوع و بين الذي يسرق و هو ليس في حاجة ملحة إلى ذلك، أي بين المضطر و بين المختار.

النتيجة :

لا ينبغي تقييد المسؤولية بالحرية. إن الحرية لا يجب أن تكون شرطا مطلقا في وجود أو عدم وجود المسؤولية ، بل يجب أن تكون شرطا في تحديد درجتها فقط .

تطبيق 1

الأمثلة	الحرية	المسؤولية	المشكلة	التبرير
أسأت التصرف مع أستاذي.				
حطمت باب المدرسة.				
المعلم يأمر بالصمت.				
القاضي يحقق في الجريمة.				
خالفت القانون عن جهل.				
اخترت الصيام بدل الإفطار.				
توقفت عن العمل بسبب الإرهاق.				
توقفت عن الدراسة لظروف عائلية				
تغيبت بسبب المرض.				
"و نفس و ما سواها فآلهمها فجورها أو تقواها "				

تطبيق 2

الأمثلة	الجبرية	الحتمية	التبرير
...إلا ما كتبه الله لنا.			
"و هديناه النجدين.."			
سقط الثلج في فصل الصيف.			
سبب مرضه هو الله الذي يحيي و يميت.			
"و ما رميت إذ رميت و لكن الله رمى.."			
نطح الخروف الولد.			
نشاط الإنسان يتوقف على طاقته.			
"كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم.."			
الإيمان بقضاء الله			

تطبيق 3

الأمثلة	الحرية	المسؤولية	المشكلة	التبرير
أضرب المظلوم عن الطعام				
الضرورات تبيح المحظورات				
الولد يكسر زجاج المدرسة				
خطة القائد فشلت في الحرب				
انهزم الجندي في الحرب				
نسي الحارس دق الجرس				
نباح كلبى أزعج الجيران				
فشل التلميذ في الامتحان				
النائب يدعم حربه.				

تطبيق 4

الأمثلة	البرية	الحتمية	البرية	البرية
"و من اضطر غير باغ فلا إثم عليه.."				
رفع القلم عن ثلاث...				
قرر الموظفون المشاركة في عملية الاحتجاج.				
الطلاق يكثر حيث تكثر أزمة السكن				
ألا زلت على عادتك القديمة؟				
الإقلاع عن التدخين				
لك حياة مجرم				
" فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يراه و من يعمل مثقال ذرة شرا يراه "				
القانون لا يحمي المغفلين				
دفاع المحامي عن المجرم				

الموضوع الأول : مقالة فلسفية

هل ترى أن الحياة الاجتماعية تتنافى مع حرية الفرد؟

الموضوع الثاني : تحليل نص

وأما " نظرية الجبر " فتقوم على مبدئين يتناقضان كل التناقض مع المبدئين اللذين تقوم عليها النظرية السابقة :

(أحدهما) أن سبب المسؤولية هو الاستعداد الطبيعي للإجرام. وذلك أن الجرم في رأي أصحاب هذه النظرية، ترجع عوامله الصحيحة إلى تكوين طبيعي خاص فطر عليه طائفة من الناس. وهذا التكوين الطبيعي هو الذي يدفع صاحبه دفعا إلى ارتكاب الجرم كلما تهيأت الظروف المواتية لاقتوافه فالمجرم ليس مختارا كل الاختيار في ارتكاب ما يرتكبه، لأن الاختيار يكاد يكون منعذما في ظواهر الجريمة ، وإنما يرجع إلى ما زود به بعض الناس من استعداد فطري يتهدد نظم المجتمع وسلامته وما اشربوا في قلوبهم من ميل طبيعي إلى الاعتداء على ما رسمه من حدود...

(وثانيهما) أن الغرض من الجزاء هو وقاية المجتمع من تكرار الجرم ولتحقيق هذا الغرض ينبغي أن ينظر إلى المجرم نفسه وإلى استعداد الإجماعي في الصورة التي تكفل وقاية المجتمع من تكراره لما أحدثه. ويكون ذلك عن طريق علاجه وإصلاحه إن كان ممن يرجى علاجهم وإصلاح ميولهم الشريرة، أو عن طرق أخرى تحقق الغرض السابق على أحسن وجه إن لم يكن من هذه الطوائف... ولا شك أن النظرية تعبر فيما تذهب إليه عن اتجاهات حديثة في الفكر القضائي في العصر الحاضر، ولكنها لا تكشف عن الأساس الصحيح الذي تقوم عليه المسؤولية ويقوم عليه الجزاء:

1- فلو كان سبب المسؤولية هو الاستعداد الطبيعي للإجرام ، وكان الغرض من الجزاء هو وقاية المجتمع من الجرم كما تقول هذه النظرية، لوجب أن تقع المسؤولية ويوقع الجزاء على الفرد متى ظهر أنه مزود باستعداد طبيعي للإجرام بدون أن تنتظر صدور جريمة منه : لأن سبب المسؤولية الذي يقولون به متوافر لدى هذا الفرد، ولأن توقيع الجزاء عليه في هذه الحالة أبلغ في الوقاية وأدنى إلى تحقيق الغرض الذي يذهبون إليه. - وهذا لم يسر عليه أي تشريع إنساني. ونصار النظرية الجبرية أنفسهم لا يقرونه مع أنه النتيجة المنطقية لنظريتهم، وإنما يقرون أنه لا تقع مسؤولية ولا يصح اتخاذ أي إجراء جزائي إلا بعد صدور الجرم. وفي هذا أوضح دليل على أن المسؤولية والجزاء يقومان في النظم القضائية على أمور أخرى غير ما يدعون.

علي عبد الواحد وافي

المطلوب : أكتب مقالة فلسفية تعالج فيها مضمون النص.

الموضوع الأول : تصميم المقالة

طرح المشكلة : إذا كان الإنسان حيوانا اجتماعيا ، يحيى ضمن مجتمع منظم وفق قواعد و قوانين و تقاليد يلزم على احترامها، فهل معنى ذلك أنه محروم من ممارسة حريته ؟

القضية : الحياة الاجتماعية تتنافى مع حرية الفرد.

البرهنة : - يذهب أنصار النظرية الاجتماعية إلى أن الظواهر الاجتماعية لها وجود مستقل عن إرادة الأفراد و تتميز بالإكراه، لأنها صادرة عن الضمير الجمعي. و لذلك فإن الفرد يجد نفسه داخل المجتمع مكرها على اتباع ما تمليه عليه إرادة المجتمع، و الدليل على ذلك هو أن أي خروج عن القوانين و العرف الاجتماعي من قبل الفرد، يقابل بالعقاب أو الاستتكار من قبل الجماعة.

- إن الظواهر الاجتماعية مثل الأشياء تخضع لمبدأ الحتمية. فإذا استطعنا أن نتعرف على الأسباب التي تتحكم فيها، أمكن لنا التنبؤ بوقوعها في المستقبل. و بالتالي فلا وجود لإرادة فردية داخل مجتمع خاضع للحتمية.

إلخ...

النقد:- إن مواجهة المجتمع للفرد الذي يخالف قوانينه أو عرفه تدل على أنه يعتبر أفعال الفرد صادرة عن إرادته الحرة و إلا لما حمله مسؤولية القيام بها.

- كما أن مبدأ الحتمية لا يتنافى مع الحرية بل هو وسيلة للتحرر لأنه يسمح للإنسان بمعرفة القوانين و فهم الظواهر و محاولة التحكم فيها.

نقيض القضية : الحياة الاجتماعية لا تتنافى مع حرية الإنسان.

البرهنة : - إن القوانين الاجتماعية تهدف إلى تنظيم حياة الفرد و تنظيم الحقوق و الواجبات.و هي بذلك تحمي حرية الفرد باعتبارها حق طبيعي له .

و بالتالي فلا يمكن أن نتصور حرية يمارسها الإنسان خارج الإطار الاجتماعي.

- لا يمكن أن تقوم الحياة الاجتماعية في وسط " حرية مطلقة ". إنها تقوم على تعاقد ضمني بموجبه يحترم الفرد قوانين المجتمع مقابل حماية هذه الأخيرة لحرية.

النقد : - و لكن التمتع بالحرية تابع كذلك لطبيعة و نوعية القوانين و التقاليد الاجتماعية. فكثير هي تلك التقاليد المتعصبة و القوانين الجائرة التي حرمت الأفراد من حق التمتع بحريتهم الأساسية.

النتيجة : إن الحياة الاجتماعية لا تتنافى مع حرية الفرد ، و لكن هذه الحرية نسبية في المجتمع. فضمن الحريات الفردية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تمت ممارستها بصورة نسبية في إطار اجتماعي منظم.

الموضوع الثاني: تحليل النص

طرح المشكلة : يعالج الكاتب هنا مشكلة تتعلق بالأساس الذي يجب أن تقوم عليه المسؤولية وبالتالي الجزاء، فهل الجريمة هي سلوك إرادي واعي ومقصود من طرف صاحبها أم أنها سلوك لا إرادي يعود إلى عوامل فطرية خارجة عند إرادة المجرم تدفعه دفعا إلى ذلك؟

موقف صاحب النص : إنه يرفض صراحة المبدأ الذي يعيد الجريمة إلى عوامل فطرية بيولوجية والذي يدعو إلى الاهتمام بالمجرم عن طريق إصلاحه، بل يرى بأن المجرم رجل يتحمل مسؤولية جرمه مادام كاننا عاقلا يقصد إلى

حجة الكاتب : إن مبدأ الحتمية يؤدي إلى نتيجة خطيرة من الناحية الأخلاقية: فإذا كانت النظرية الجبرية تقرر أن سبب الجريمة هو الاستعدادات الطبيعية التي يتحدثون عنها، وكان الهدف من الجزاء هو وقاية المجتمع، فإن هذه الوقاية تتحقق بكيفية أفضل بمنع وقوع الجريمة . ومنع وقوع الجريمة يكون بإلحاق الجزاء على الشخص ليس بعد ارتكابه للجريمة بل عندما تظهر عليه عوامل و علامات الجريمة. و بالتالي فنحن نلحق المسؤولية بهذا الشخص قبل أن يرتكب أية جريمة بمجرد أننا نعتقد بأنه يحمل صفات ستدفعه إلى ارتكابها، و هذا أمر لا يقبله أي تشريع.

التقييم: إن نقد الكاتب للحتمية البيولوجية يبدو منطقيا ، لكن لا ينبغي أن نفهم مقابل ذلك أن حرية الإنسان كاملة و بالتالي مسؤوليته مطلقة.

الاستنتاج : إن الحتمية البيولوجية لا تستطيع أن تفسر تفسيراً كاملاً السلوك الإجرامي ، لأن وجود عوامل تؤثر على سلوك الفرد لا تنفي حريته و مسؤوليته عن الفعل ما دام كأننا يتصرف حسب وعيه.

الموضوع الأول : تصميم مقالة

هل تعتقد أن المأمور بالفعل ليس مسؤولا عنه؟

الموضوع الثاني : تحليل نص

" وَعِنْدَمَا نَقُولُ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَسْئُولٌ عَنْ نَفْسِهِ لَا نَعْنِي أَنَّ الْإِنْسَانَ مَسْئُولٌ عَنْ وُجُودِهِ الْفَرْدِيِّ فَحَسْبُ بَلْ هُوَ بِالْحَقِيقَةِ مَسْئُولٌ عَنْ جَمِيعِ النَّاسِ وَكُلِّ الْبَشَرِ. إِنَّ لِكَلِمَةِ " ذَاتِيَّةٌ " مَعْنِيَيْنِ وَأَنَّ أَعْدَاءَنَا يُسَيِّئُونَ اسْتِعْمَالَ هَذَيْنِ الْمَعْنِيَيْنِ عَنْ قَصْدٍ، إِنَّ كَلِمَةَ "ذَاتِيَّةٌ" تَعْنِي مِنْ جِهَةٍ أُولَى: انْتِقَاءَ الْفَرْدِ بِنَفْسِهِ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى تَعْنِي اسْتِحَالَةَ تَامَّةٍ تَوَاجَهُ الْإِنْسَانُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَعَدَّى ذَاتِيَّتَهُ. وَأَنَّ الْمَعْنَى الْأَخِيرَ هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي تَعْتَمِدُهُ الْوُجُودِيَّةُ."

المطلوب : أكتب مقالا فلسفيا تعالج فيه مضمون النص